سوريا: غارة إسرائيلية على موقع عسكري بريف حلب

الأسد: «الإنجازات» العسكرية في سوريا تمهيد للحل السياسي

مسلحون من الجيش السوري الحر في قاعدة التنف

مسلحون أكراد في سوريا

دمشق – «وكالات»: قال الرئيس السوري بشار الأسد، إن الانجازات العسكرية و«دحر الإرهاب» في سوريا تُمهد للتوصل إلى نتائج سياسية، حسب ما نقلت عنه وكالة الأنباء الرسمية، سانا.

ونقلت الوكالة، عن الأسد خلال استقباله مساعد وزير الخارجية الإيراني جابر الأنصاري أن «القضاء على الإرهاب في معظم الأراضي السورية حقق الأرضية الأنسب للتوصل إلى نتائج على المستوى السياسي تنهي الحرب على سوريا».

وأوضح الأسد أنه «ما يحول دون ذلك، هو السياسات والشروط المسبقة التي تضعها الدول الداعمة للإرهاب».

ويأتي ذلك بعد استعادة قوات النظام السوري للغوطة الشرقية وكامل دمشق ثم الجزء الأكبر من محافظة درعا، مهد الثورة التي اندلعت في مارس 2011، وتحولت إلى نزاع مسلح متشعب الأطراف.

وبات النظام يُسيطر على مساحات شاسعة في البلاد فيما تتعرض الفصائل المعارضة لضربات متلاحقة.

وشهدت مدينة جنيف جولات عدة من التفاوض بين ممثلين للحكومة السورية ومجموعات المعارضة برعاية الأمم المتحدة لإيجاد حل سياسي للنزاع في سوريا، لكنها لم تفض إلى أي نتيجة ملموسة.

في موازاة ذلك، ترعى موسكو وأنقرة وطهران عملية أستانة التي أتاحت إقامة أربعة مناطق لخفض التوتر بهدف الحد من المواجهات في سوريا.

وتنشر طهران آلاف المقاتلين الإيرانيين والأفغان في سوريا، وتعتبرهم «متطوعين» و«مستشارين عسكريين» لدعم النظام السوري.

من جهة أخرى ذكرت وكالة الأنباء السورية، سانا الأحد، أن غارة إسرائيلية استهدفت موقعا عسكريا في ريف حلب.

ونقلت الوكالة عن مصدر عسكري لم تسمه، أن الغارة استهدفت بالصواريخ موقعا عسكريا شمال مطار النيرب.

وأضافت أن آثار الغارة اقتصرت على الأضرار المادية.

ولم تعلق إسرائيل على ما أوردته الوكالة بعد.

وقتل 9 عناصر من المسلحين الموالين للنظام في القصف الذي استهدف موقعاً عسكرياً في شمال سوريا ليل الأحد واتهمت دمشق إسرائيل بتنفيذه، وفق ما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان.

وقال مدير المرصد رامي عبدالرحمن، في تصريحات لوكالة فرانس برس «إن بين القتلى 6 سوريين، من دون أن يتمكن من تحديد جنسيات القتلى الآخرين»، مشيرا إلى أن «الصواريخ الإسرائيلية استهدفت مركزا لمقاتلين من الحرس الثوري الإيراني قرب مطار النيرب العسكري» في ريف حلب الشرقي.

وكان الإعلام الرسمي السوري قد نقل، ليل الأحد، عن مصدر عسكري قوله إن الصواريخ الإسرائيلية استهدفت «أحد مواقعنا العسكرية واقتصرت الأضرار على الماديات».

■ انسحاب وحدات حماية الشعب الكردية من المدينة
■ الجيش السوري الحر: لن نغادر الركبان قبل القضاء على «داعش»

من ناحية أخرى قال مجلس منبج العسكري الذي يسيطر على مدينة منبج السورية، إن آخر دفعة من وحدات حماية الشعب الكردية السورية، غادرت المدينة الشمالية أمس الأحد، ما يلبي مطلبا تركيا قديما بانسحاب الوحدات.

وتعترض تركيا على وجود وحدات حماية الشعب الكردية في سوريا، قرب حدودها.

وتعتبر الوحدات منظمة إرهابية وامتداداً لحزب العمال الكردستاني المحظور، الذي يشنّ حملة مسلحة منذ ثلاثة عقود في الأراضي التركية.

وتنظر واشنطن إلى وحدات حماية الشعب الكردية على أنها حليف مهم في القتال ضد تنظيم داعش.

وقال المجلس الذي يسيطر على المدينة في بيان: «يُعلن مجلس منبج العسكري أن الدفعة الأخيرة من المستشارين العسكريين في وحدات حماية الشعب أكملت انسحابها في 15 يوليو 2018، بعد أن انتهت مهمتها في التدريب والتأهيل العسكري لقواتنا، بالاتفاق مع التحالف الدولي».

ومجلس منبج العسكري، هو قوات متحالفة مع قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة في شمال سوريا.

ونفى مراراً وجود مقاتلين من وحدات حماية الشعب الكردية في منبج، قائلا إنه لا يوجد سوى بعض المستشارين العسكريين.

وجاء الإعلان بعد الاتفاق بين تركيا والولايات المتحدة في الشهر الماضي حول منبج بعد أشهر من الخلافات.

ويقضي الاتفاق بانسحاب وحدات حماية الشعب من منبج وأن تعمل القوات التركية والأمريكية سويا للحفاظ على الأمن والاستقرار حول المدينة.

من جهة أخرى كشف فصيل جيش مغاوير الثورة التابع للجيش السوري الحر، في منطقة الـ55 بالمثلث الحدودي الأردني، والسوري، والعراقي، والمسؤول عن حماية مخيم الركبان، أنه «ليس لدى الفصيل نية للرحيل عن منطقة الـ55».

وقال المدير الإعلامي للفصيل محمد مصطفى الجراح «إن «رحيل الفصيل عن المنطقة مرتبط بالقضاء على تنظيم داعش الإرهابي».

وأضاف الجراح أن «الفصيل يربط أيضاً تخليه عن حماية مخيم الركبان بإيجاد حل سياسي للأزمة السورية».

وخاطب الجراح سكان مخيم الركبان قائلاً: «مارسوا حياتكم الطبيعية، وستخبركم متى حدث أي جديد».

ويوجد مخيم الركبان على الجانب السوري من الحدود الأردنية السورية الشرقية، ويضم أكثر من 75 ألف نازح سوري علقوا في المنطقة، بسبب امتناع الأردن عن إدخالهم، خشية تسلل خلايا داعش النائمة بينهم.

ويعمل فصيل جيش مغاوير الثورة الذي يُشارك قوات التحالف في قاعدة التنف العسكرية على حماية المخيم من تنظيم داعش، الذي ظهر أخيراً على شكل مجموعات في البادية السورية بعد هزيمته في دير الزور والبوكمال.

البرلمان يوافق مبدئياً على تجنيس الأجانب المقيمين مقابل 7 ملايين جنيه

مصر: الضباط «الملتحون» دربوا عناصر «لواء الثورة» على السلاح

الضباط الملتحون

القاهرة – «وكالات»: كشفت تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا، أسباب اتهام النيابة العسكرية للمتحدث باسم الضباط الملتحين، العقيد هاني الشاكري، ومتهمين آخرين من أعضاء حركة «لواء الثورة» بالمنوفية والمتهمين بالهجوم على كمين العجيزي في عام 2017؛ ما أسفر عن مقتل عنصري شرطة وإصابة ثلاثة آخرين.

وأشارت تحريات الأمن الوطني بالقاهرة، إلى أن العقيد هاني الشاكري، المتحدث باسم الضباط الملتحين، انضم لتنظيم «لواء الثورة» عقب الخروج من الحبس الاحتياطي في 16 يناير2017، ودرّب عدداً من عناصر التنظيم للقيام بأعمال عدائية ضد الدولة على غرار ما حدث في كمين العجيزي، واغتيال العقيد عادل رجائي.

ونسبت النيابة إلى هاني الشاكري، وعبدالمنعم السيد سليمان، وعبدالعزيز جمعة، الانضمام لجماعة أسست خلافاً لأحكام القانون والدستور الغرض منها تعطيل أحكام القانون والدستور ومنع مؤسسات الدولة من ممارسة عملها، والانضمام لعصابة مسلحة، وعقد اجتماعات وتشكيل تنظيم مسلح من أجل السيطرة على مقاليد الحكم والدعوة لخلافة إسلامية، وحيازة وإحراز ذخائر وأسلحة، وحيازة وإحراز مفرقعات بدون الحصول على ترخيص من الجهات المعنية.

ونسبت النيابة إلى المتهمين الآخرين (عبد المنعم السيد سليمان، وعبدالعزيز جمعة)، المشاركة في واقعة التعدي على كمين العجيزي.

وتنسب تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا إلى حركتي «حسم» ولواء الثورة في جميع قضاياها الثلاثة ارتكاب 17 واقعة استهدفت قتل ضباط جيش وشرطة وشيوخ أزهر ورجال قضاء ونيابة عامة.

واعترف عدد من المتهمين في قضايا التنظيم بحسب تحقيقات النيابة بتلقيهم تدريبا عسكريا على استخدام الأسلحة النارية في معسكر لجماعة متشددة في إحدى دول الجوار، فضلا عن هروب أعضاء في تنظيم «لواء الثورة» إلى هذه الدولة هربا من الملاحقات الأمنية.

كما أقر متهمون من تنظيم «لواء الثورة»، بمداومة مطالعتهم للإصدرات المرئية للمجموعات المسلحة بدولة سوريا، والتحاق بعضهم بإحدى المجموعات المسلحة المسماة جماعة «جيش محمد» في سوريا، لتلقي تدريبات عسكرية على كيفية استخدام السلاح الناري والمشاركة في عملياتها، ثم العودة إلى مصر للمشاركة في العمليات العدائية.

يُذكر أن المحكمة العسكرية بالقاهرة تباشر حاليا محاكمة المتهمين، والقضية مؤجلة إلى 18 يوليو (تموز) الجاري.

من ناحية أخرى وافق البرلمان المصري الأحد، على مواد مشروع قانون قدمته الحكومة المصرية لتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم 89 لسنة 1960 حول دخول وإقامة الأجانب في مصر والخروج منها، والقانون رقم 26 لسنة 1975 حول الجنسية.

وأعلن رئيس البرلمان المصري علي عبدالعال، قبالجلسة العامة تأجيل الرأي النهائي في مشروع القانون بسبب عدم اكتمال نصاب الثلثين اللازم لإقراره.

ويُعدل مشروع القانون المادة 17 من قانون دخول وإقامة الأجانب في مصر والخروج منها لتصبح: «يُقسم الأجانب من حيث الإقامة إلى أربع فئات.. أجانب ذوو إقامة خاصة، وأجانب ذوو إقامة عادية، وأجانب ذوو إقامة مؤقتة، وأجانب ذوو إقامة بوديعة».

ونص التعديل في مشروع القانون على إضافة المادة «20 مكرر» للقانون، تنص على أن الأجانب ذوي الإقامة بوديعة هم الأجانب القادمون للاستثمار في مصر والذين يودعون وديعة نقدية لا تقل عن 7 ملايين جنيه مصري أو ما يعادلها بالعملة الأجنبية.

ونص التعديل على إضافة المادة الجديدة «4 مكرر» لقانون الجنسية المصرية الصادر بالقانون رقم 26 لسنة 1975، ونصها: «يجوز بقرار من وزير الداخلية، منح الجنسية المصرية لكل أجنبي أقام في مصر إقامة بوديعة مدة خمس سنوات متتالية على الأقل، سابقة على تقديم طلب التجنس متى كان بالغا سن الرشد، وتوفرت فيه الشروط المبينة في البند «رابعاً» من المادة 4 من هذا القانون».

أعادت نحو 600 إلى النيجر

الجزائر تجدد رفضها فتح مراكز للمهاجرين غير الشرعيين

مهاجرون في الصحراء بين الجزائر والنيجر

الجزائر – «وكالات»: أكد وزير الداخلية الجزائري نور الدين بدوي، الأحد، أن بلاده لن تقبل بفتح مراكز للمهاجرين غير الشرعيين، مشددا على أنها تواجه «حملة انتقادات لا أساس لها من الصحة».

وقال بدوي للصحافيين على هامش أعمال الدورة السادسة للجنة الحدود الثنائية، بين الجزائر، والنيجر، في العاصمة الجزائرية: «الجزائر عبرت عن رفضها لفتح مراكز للمهاجرين الشرعيين على ترابها، وأعتقد أننا كنا واضحين كفاية».

وأكد بدوي أنه سبق لوزير الخارجية التعبير عن موقف الجزائر من هذا الملف، وأضاف: «نسخر الكثير من الوسائل ونتخذ العديد من الإجراءات ضمن إطار إنساني مطابق للقيم العالمية والدولية».

واستبعد وزير الخارجية الجزائري، عبد القادر مساهل في الشهر الماضي، فتح بلاده أي منطقة احتجاز، موضحا أنها تواجه نفس المشاكل التي تواجهها أوروبا.

من جهة أخرى، قال بدوي، إن الجزائر التي «دأبت على التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، تواجه حملة انتقادات التي لا أساس لها من الصحة»، في إشارة إلى تقارير منظمات غير حكومية اتهمت الجزائر بطرد مهاجرين من الصحراء الكبرى إلى دولهم الأصلية.

من ناحية أخرى أفاد مسؤول محلي، بأن نحو 600 مهاجر إفريقي «طردوا» من الجزائر، وانقذوا في الصحراء، وصلوا منتصف الأسبوع إلى شمال النيجر.

وقال مسؤول بلدي في مدينة أغاديز في شمال النيجر القريبة من الجزائر: «قبل ثلاثة أيام، وصلت دفعة أولى تضم أكثر من 180 نيجريا إلى أغاديز، أعقبتها دفعة أخرى تضم 400 أجنبي على الأقل».

وقال المسؤول الذي لم يشأ كشف هويته: «وفق شهاداتهم، اقتيدوا إلى مقربة من الحدود، وتركوا مع كمية ضئيلة من المياه والغذاء، ثم ساروا حوالي 50 كيلومترا قبل إنقاذهم».

وأوضح أن بينهم «أطفالاً وعدداً كبيراً من النساء وصل بعضهم مرضى».

وتولت السلطات المحلية أمر النيجريين، فيما اهتمت منظمة الهجرة الدولية بالأفارقة الآخرين، وفق المسؤول البلدي.

وفي تغريدة يوم الجمعة، أوضح ممثل منظمة الهجرة في النيجر جوزيبي لوبريتي، أن وكالته ساعدت 391 مهاجرا من 16 جنسية، على الحدود مع النيجر والجزائر.

وبين هؤلاء إيفواريون، وسنغاليون، وغينيون، وكاميرونيون.

ومنذ بداية العام، نظمت منظمة الهجرة «18 عملية إنقاذ» على الحدود الجزائرية، وأعادت 3 آلاف شخص.

ورداً على اتهامها بسوء معاملة مهاجري جنوب الصحراء، دعت الجزائر في بداية يوليو (يوليو) وسائل الإعلام، إلى مواكبة طرد أكثر من 300 منهم نحو النيجر في ظروف جيدة.

البحرية الموريتانية توقف 125 مهاجراً سنغالياً

نواكشوط – «وكالات»: أوقفت البحرية الموريتانية الأحد 125 مهاجرا غير شرعي يحملون الجنسية السنغالية كانوا في طريقهم إلى إسبانيا.

وقال العقيد في البحرية الموريتانية الحسن ولد محمد في مؤتمر صحفي إن «أفراد المجموعة يحملون الجنسية السنغالية وكانوا في طريقهم إلى جزر الكناري وتم توقيفهم قبالة نديغو في المياه الإقليمية الموريتانية».

وأوضح أن المهاجرين انطلقوا منذ أسبوع من مدينة تيس السنغالية وواجهوا مشاكل في التموين ومياه الشرب وهم على متن زورق خشبي لا يتسع لعددهم الكبير، وأشار إلى أن البحرية الموريتانية رصدت الزورق الخشبي وأوقفته وقامت بنقل المهاجرين إلى ميناء نواكشوط تمهيدا لتسليمهم إلى الجهات الأمنية.

وأضاف العقيد أن «المهاجرين دفعوا أموالاً لعصابة التهريب التي اختفت عن الأنظار بعد انطلاق الزورق من السواحل السنغالية وعلى متنه المهاجرين الـ125»، مشيراً إلى أن بينهم 7 فتيات و3 أطفال، بالإضافة إلى وجود جرحى يتلقون العلاج وآخرين أنهكهم السفر وانعدام المؤونة ومياه الشرب بعد قضاء 7 أيام في عرض البحر.

وكان المهاجرون يخططون لعبور السواحل الموريتانية في الطريق إلى جزر الكناري، وقال الضابط الموريتاني إن «كل واحد من المهاجرين دفع ألف دولار مقابل المشاركة في هذه الرحلة المحفوفة بالمخاطر».